

دور المؤسسات الناشئة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات "دراسة حالة لعينة من المؤسسات الناشطة بولاية الأغواط"

The Role of Startups in Promoting Non-Hydrocarbon Exports: A Case Study of a Sample of Active Enterprises in Laghouat Province

فردية اسماعيل، استاذ متعاقد (جامعة الشهيد حمه

لخضر، الوادي)

fardiaismail@gmail.com

معاش فتحي، طالب دكتوراه علوم (جامعة

قاصدي مرباح، ورقلة)

fathi.maache@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/06/ 30

تاريخ الاستلام: 2023/04/ 28

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور المؤسسات الناشئة في تعزيز عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات بالجزائر، وايضا مدى زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بشكل عام، وكذلك دور المؤسسات الناشئة الناشطة بولاية الأغواط في دعم وزيادة الصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك زيادة ملحوظة وقفزة نوعية على مستوى الصادرات خارج المحروقات بالجزائر سنة 2021 حيث بلغت 4.5 مليار دولار، وأيضا حققت المؤسسات الناشئة بولاية الأغواط أرقام معتبرة في الصادرات خارج المحروقات سنة 2021.

كلمات مفتاحية: مؤسسات ناشئة؛ صادرات خارج المحروقات؛ الجزائر؛ ولاية الأغواط؛ سنة 2021 .

تصنيف JEL : L26, F14, O47, O55.

Abstract:

This study aims to clarify the role of emerging institutions in promoting export operations outside the hydrocarbon sector in Algeria, as well as the extent of the increase in the volume of exports outside hydrocarbons in Algeria in general, as well as the role of emerging institutions active in Laghouat in supporting and increasing exports outside hydrocarbons in particular.

This study found that there was a noticeable increase and a qualitative leap in the level of non-hydrocarbon exports in Algeria in 2021, reaching \$4.5 billion. Also, the emerging enterprises in the state of Laghouat achieved significant numbers in non-hydrocarbon exports in 2021.

Keywords: Emerging institutions; exports outside hydrocarbons; Algeria; Laghouat Province; year 2021. **Jel Classification Codes L26, F14, O47, O55**

المؤلف المرسل: fathi.maache@gmail.com

1. مقدمة:

تزايد نشاط المؤسسات الناشئة بشكل كبير وملحوظ في الفترة الأخيرة، خاصة في الاقتصاديات الناشئة، حيث حققت دفعا قويا للتنمية وتنوعا كبيرا في جميع القطاعات، إذ أنه بفضل تجسيد عمل حاضنات الأعمال وتطبيق المشاريع الابتكارية للشباب الصاعد، فإن ذلك انعكس ايجابيا على تحقيق نمو اقتصادي لمجموعة من البلدان مثل دول شرق اسيا وبعض الدول الاوربية.

ولأن الجزائر تمتلك فئة من الشباب لديه طموحات كبيرة جدا خاصة خريجي الجامعات في تجسيد مشاريعه وانشاء مؤسساته الخاصة لتطبيق أفكاره، فقد أولت الحكومة الجزائرية مؤخرا إلى وضع آليات وجهاز وزاري يرافق وأيضا يدعم ويدرس جدوى هذه المشاريع لإنشاء مؤسسات تواكب العصر وأيضا تحقق نموا اقتصاديا يعزز التصدير خارج المحروقات مستقبلا، وهو ما تحقق فعلا خاصة مع تأسيس الجزائر الجديدة التي أعطت أولوية قصوى لهذه المشاريع وايضا منح كافة التسهيلات والتحفيزات الممكنة لنجاح هذه الخطوة بشكل أكبر مستقبلا

وتبعا لهذه التوطئة البسيطة يمكن طرح الاشكال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم وتعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر وخاصة بإقليم ولاية الأغواط سنة 2021؟

ومن خلال هذا الاشكال الرئيسي يمكن استنباط الإشكاليات الفرعية التالية:

-هل تمكنت الجزائر من تحقيق صادرات خارج المحروقات بفضل نشاط المؤسسات الناشئة سنة

2021؟

-هل لنشاط المؤسسات الناشئة بولاية الاغواط دور في دعم الصادرات خارج المحروقات سنة

2021؟

كإجابة أولية على الاسئلة المطروحة سابقا يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

-حققت الجزائر أرقاما جيدة بخصوص زيادة الصادرات خارج المحروقات سنة 2021؛

- ان المؤسسات الناشئة الناشطة بولاية الأغواط من بين المؤسسات التي حققت دورا مهما في

تعزيز الصادرات خارج المحروقات سنة 2021.

ولقد جاءت هذه الدراسة لتبيين الأهداف التالية:

-تسليط الضوء على واقع الصادرات خارج المحروقات بالجزائر سنة 2021؛

-معرفة حجم الصادرات خارج المحروقات بالجزائر سنة 2021؛

-التعريف بالقاعدة الانتاجية للمؤسسات الناشئة بولاية الاغواط المساهمة في التصدير خارج

المحروقات؛

-فهم وتحليل بنية صادرات المؤسسات الناشئة بولاية الاغواط سنة 2021.

للإجابة على التساؤلات الموضوعية مسبقا فانه تم وضع خطة عمل تحتوي على المحاور التالية:

1. مفهوم المؤسسات الناشئة؛

2. نظرة عن واقع نشاط المؤسسات الناشئة بالجزائر؛

3. دور المؤسسات الناشئة في تعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات سنة 2021؛

4. دور المؤسسات الناشئة بولاية الاغواط في تعزيز الصادرات خارج المحروقات.

2. مفهوم المؤسسات الناشئة:

يلاحظ الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع المؤسسات الناشئة (SATRTUPS) وريادة الأعمال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة سواء من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية، الا أن هذا النوع من المؤسسات الناشئة يواجه العديد من الصعوبات نظرا لحدثة عهده في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى فان هذا النوع من المؤسسات يواجه العديد من الصعوبات حتى في الدول المتقدمة نتيجة تبنيه للأفكار المستحدثة والابداعية، والتي عادة ما تكون عالية المخاطرة، وبما أن أي مؤسسة ناشئة تنطلق من مشروع يتجسد وفق الامكانيات والموارد المتاحة لديها، وذلك بتبني استراتيجيات وسياسات وخطط بما

يتناسب مع رؤيتها وأهدافها المسطرة، ونظرا لأهمية الاقتصادية التي تنجر عنها سنقوم بالتطرق لعدة تعاريف للمؤسسة الناشئة:

1.2. تعريف المؤسسة الناشئة:

حسب Eric Ries أحد المنظرين لهذا المفهوم في كتابه The lean Startup المؤسسة الناشئة هي كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم التأكد. تعرف المؤسسة الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها الأرباح الضخمة في حال نجاحها، وحسب تعريف Patrick Fridenson أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، بل يجب توفر أربع شروط كالتالي:

النمو المحتمل عال جدا؛

استخدام تكنولوجيا حديثة؛

تحتاج لتمويل ضخ، الحصول على مختلف أشكال المساهمة؛

أن تكون متأكدة من أن السوق جديد، حيث يصعب تقييم المخاطرة.

وعليه فالمؤسسة الناشئة هي مجموع الموارد البشرية والمالية والمادية التي ترصد لأجل ترقية فكرة ابداعية قد تكون جديدة أو موجودة في أسواق خارج نطاقها الذي تستهدفه، عادة ما يكون تمويلها من متعاملين اقتصاديين كالبنوك والمؤسسات الرائدة والهيئات الحكومية الداعمة.

2.2. مميزات المؤسسات الناشئة :

تتميز الشركات الناشئة عن غيرها من المؤسسات بالمميزات التالية :

شركات حديثة العهد: يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف الشركات الصغيرة على أنها شركات ناشئة؛

تتميز الشركات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران، اما التطور والتحول الى شركات ناجحة، أو اغلاق أبوابها والخسارة؛

شركات امامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد، من احدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة Startup هي امكانية نموها السريع وتوليد ايراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل؛ شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها، حيث تتميز الـ Startup بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative ، واشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية؛ شركات تتطلب تكاليف منخفضة، يشمل معنى الشركة الناشئة على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن الأمثلة على الشركات الناشئة نذكر منها Apple ، جوجل، مايكروسوفت... الخ.

3. واقع نشاط المؤسسات الناشئة بالجزائر:

قامت الحكومة الجزائرية بالتفكير في نموذج اقتصادي جديد بغية تشجيع الاستثمار وخلق مناصب شغل وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات من أجل الدفع بالاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة ثانية مد اليد والاهتمام بالشباب أصحاب المشاريع لتوفير فرص عمل واسترجاع الأدمغة الموجودة بالخارج، ذلك أنه ينتظر من المؤسسات الناشئة في الجزائر أن تكون منبعاً للحلول الذكية والمبتكرة لفائدة التنمية الوطنية، ذلك أن المؤسسة الناشئة تحتل مكانة مهمة في التنمية الشاملة وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الزمة الاقتصادية والاجتماعية.

إن الجزائر من الدول الداعمة للمؤسسات الناشئة لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني خاصة بعد ثبوت فشل التجارب السابقة وانعكاسها على المجتمع، لذا كان لابد من إيجاد حلول كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتضمن المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة؛ مشروع مبتكر وحاضنة أعمال"، وتم استحداث هذا اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة، وتتكون اللجنة التي يرأسها الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الناشئة ممثلين عن 9 قطاعات وزارية وهي: وزارة المالية، التعليم العالي والبحث العلمي، البريد والمواصلات، الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، الرقمنة والإنتقال الطاقوي، ويعين أعضاء اللجنة من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة بناء على اقتراحات الوزارات الوصية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وبحسب المرسوم يمكن للجنة التي تجتمع مرتين على الأقل في الشهر وان تستعين بكل شخص أو هيئة يمكن أيساعدها في أشغالها، ويمكن للجنة أن تجتمع في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسها الذي يعد جدول الاعمال ويحدد تاريخ الاجتماعات، وتتداول اللجنة لغرض منح العلامات والى جانب دراسة الطلبات المودعة بعد رفض منح العلامة، ولا تصح هذه المداولات الا بحضور نصف أعضائها على الأقل على أن لا يتعدى اجل الرد على الطلبات المودعة 30 يوما، وفيما يتعلق بشروط منح علامة مؤسسة ناشئة فهي (المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020):

فان المؤسسة الناشئة لا ينبغي أن يتجاوز عمرها 8 سنوات، ويشترط أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛

ويتوجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، وأن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛

الى جانب ذلك يتوجب أن تكون امكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية وعلى أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل؛

تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ويتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية للمؤسسات الناشئة، يكون مرفقا بنسخ عن السجل التجاري، بطاقة التعريف الجبائي والاحصائي ونسخة من القانون الاساسي للشركة الى جانب شهادتي الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الاجراء، ونسخ عن الكشوف المالية للسنة الجارية ومخطط أعمال المؤسسة بالتفصيل، بالإضافة الى المؤهلات العلمية والتقنية وخبرة مستخدمي المؤسسة.

وحسب اخر المعطيات المتوفرة من موقع <https://www.startupranking.com/> فان الجزائر صنفت في المرتبة الرابعة ب 112 مؤسسة ناشئة، متقدمة بذلك ضمن الدول العشرة الاولى افريقيا، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): ترتيب الدول الافريقية من حيث عدد المؤسسات الناشئة لسنة 2021.

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	نيجيريا	774
02	مصر	612
03	جنوب افريقيا	462
04	الجزائر	112
05	كمبيرون	97
06	المغرب	88
07	أثيوبيا	54
08	أنغولا	52

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

الموقع <https://www.startupranking.com/countries> تاريخ الاطلاع يوم:

2020/04/13

وتجدر الاشارة الى ان معظم المؤسسات الناشئة موجودة بالجزائر العاصمة، بحيث يحصي الموقع 22 مؤسسة ناشئة بالجزائر العاصمة، من بين 31 مؤسسة ناشئة تدخل ترتيب المؤسسات الناشئة الأفضل، وقد يعود هذا الى البيئة المحفزة التي توفرها الجزائر العاصمة (حاضنات الاعمال، سرعة تدفق الانترنت، كثافة المؤسسات البنكية..الخ) لهذا النوع من المؤسسات مقارنة مع باقي ولايات الوطن.

1.3. دور المؤسسات الناشئة في تعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات سنة 2021 :

تميز أداء الاقتصاد الجزائري في سنة 2021 بارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات، التي ناهزت 4,5 مليار دولار في نهاية شهر نوفمبر 2021، وهو مستوى غير مسبوق منذ استقلال الجزائر، وتشير هذه القيمة الى ارادة الجزائر في الخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات وذلك من خلال تنويع النشاطات الاقتصادية والتجارية من اجل ادماج نموذج اقتصادي جديد يقوم على خلق القيمة المضافة، وذلك بتقليص تبعية الاقتصاد لمداخيل المحروقات إلى 80% على المدى القصير مقابل 98% في السنوات

الأخيرة، ويعكس ذلك الاهتمام الذي توليه الحكومة للصادرات بعزم السلطات العليا في البلاد على جعل الصادرات خارج المحروقات محركا حقيقيا لنمو الاقتصاد الوطني، حيث تم استحداث وزارة التجارة وترقية الصادرات لمتابعة والاشراف على هذه العملية.

2.3. أرقام عن صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنة 2021:

تشير الأرقام الى ان السياسة الجديدة التي اتبعتها الجزائر أعطت ثمارها، إذ ان الصادرات خارج المحروقات مثلت 12.3% من مجموع عمليات الصادرات التي تمت خلال الاشهر الثمانية الاولى من سنة 2021، وحسب المعطيات التي قدمتها الوزارة الوصية، فان الصادرات خارج المحروقات حققت زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بسنة 2020، حيث ارتفعت في الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2021 بمعدل 118% حيث بلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية، وتظهر أهم المواد المصدرة ومقارنتها بنفس الفترة من سنة 2020، حيث كانت في مقدمتها الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية بمبلغ 886 مليون دولار سنة 2021، مقابل 524 مليون سنة 2020 بزيادة قدرها 69.1%، يليها الحديد والصلب 595.78 مليون دولار مقابل 28.76 مليون دولار بزيادة قدرت بـ 1971%، لتأتي مواد كيميائية غير عضوية 501.8 مليون دولار مقابل 150.1 مليون دولار أي بنمو قدره 234%، ثم بعض المواد الغذائية كالسكر ومحضرات سكرية وعسل النحل بمبلغ 288 مليون دولار مقابل 173 مليون دولار سنة 2020 بحجم نمو قدره 66%، وبعض المصنوعات المعدنية قدرت صادراتها سنة 2021 بـ 190.81 مليون دولار بمساهمة تقدر بـ 6.54% من مجموع الصادرات خارج المحروقات .

وقد تحققت هذه النتيجة بفضل مجموعة من الاجراءات التحفيزية التي تشمل على وجه الخصوص إنشاء أروقة خضراء مخصصة للصادرات ومزايا ضريبية وتسهيلات ادارية بالإضافة الى تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في الترويج للمنتجات الجزائرية في الخارج، ومن بين الحوافز التي سمحت بتعزيز الصادرات خارج المحروقات، نجد أيضا التنظيم الجديد لبنك الجزائر والذي يسمح للمصدرين بالحصول على جميع المداخل من العملة الصعبة الناتجة عن أنشطتهم، بالإضافة إلى ذلك يعني نظام البنك المركزي من اجراءات التوطن البنكي، صادرات الخدمات الرقمية وكذا تلك المتعلقة بخدمات الشركات الناشئة والمهنيين غير التجاريين.

من جهة أخرى تمكن المتعاملون الاقتصاديون الناشطون في مجال الصادرات من تثمين جودة منتجاتهم والتعريف بها بفضل زيادة مشاركتهم في المعارض الإقليمية والقارية، حيث تم تنظيم العديد من التظاهرات على المستوى الوطني المخصصة للتصدير خلال هذا العام، مثل معرض الاستيراد والتصدير الإفريقي "أمبيكس 2021"، ومعرض المنتجات الجزائرية المخصصة للسوق الليبي، والمعرض الدولي للتصدير والخدمات اللوجستية، وعلى الصعيد الدولي شاركت الجزائر في عدة تظاهرات من بينها الطبعة 29 لمعرض دكار الدولي (السنغال)، والطبعة الثانية للمعرض التجاري الإفريقي البيني الذي نظم في مدينة دوربان (جنوب إفريقيا) أين فاز الجناح الجزائري بجائزة أفضل جناح رسمي، وهي جائزة جاءت كمكافأة جودة المنتجات والخدمات المقدمة، بالإضافة إلى الاقبال الكبير المتعاملين الاقتصاديين والزوار الأجانب .

3.3. البطاقة الوطنية للمنتج الجزائري خطوة محفزة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

حيث أطلقت وزارة التجارة و ترقية الصادرات بالجزائر مؤخرا عبر موقعها الإلكتروني البطاقة الوطنية للمنتج الجزائري، والتي ستتيح لجميع المستوردين و المصدرين الاطلاع على قائمة المنتجات المصنعة بالجزائر والتي يمنع استيرادها والمحينة بصفة دورية وشهريا كأقصى مدة، وتتضمن البطاقة معلومات خاصة بـ 10200 مؤسسة جزائرية و كذا القدرات الانتاجية الوطنية والتي تقدر بـ 388 ألف منتج محلي غير قابل للاستيراد الا في حالة كان حجم انتاجه لا يكفي لتغطية الاحتياجات الوطنية، وتنظيم هذه العملية قامت وزارة التجارة وترقية الصادرات بإنشاء سجل تجاري خاص بالمؤسسات المختصة في الاستيراد والتصدير، حيث وافق الاجراء الجديد قبول المؤسسات التي طابق سجلها التجاري القانون الجديد لعملية الاستيراد والتي بلغ عددها 9600 مؤسسة مقابل 33 ألف أخرى لم تتطابق بعد سجلاتها التجارية القديمة مع القانون الجديد، اضافة لذلك أحصت ذات الوزارة سنة 2021 أكثر من 4000 مؤسسة مقيدة بالسجل التجاري مسجلة كمؤسسة تصدير عبر الوطن، منوهة الى استغلال الفرصة لتصدير وتسويق 388 ألف منتج محلي الصنع بالأسواق الافريقية أو الاوربية والعربية بالنظر الى جودتها.

كما تجدر الإشارة الى أن وزارة التجارة وترقية الصادرات سبق وأن قامت بإطلاق منصة رقمية خاصة بالمصدرين الجزائريين من طرف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ألجكس، الجيريا ايكسبورت" والتي تعتبر دليلا الكترونيا للمصدرين والمتعاملين الاقتصاديين بهدف ترقية الصادرات خارج قطار المحروقات،

خاصة للذين يتمتعون بقدرات الولوج الى الاسواق العالمية في مختلف القطاعات المقسمة الى 6 قطاعات كبرى وهي الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصناعة، الصيد البحري، الخدمات والسياحة والصناعات التقليدية بالإضافة للأشغال العمومية والبناء، وهذا كله يندرج بالتعريف بالمنتوج الجزائري بالأسواق الخارجية تحت وسم "صنع بالجزائر".

4. تحليل نتائج دور المؤسسات الناشئة بولاية الأغواط في تعزيز الصادرات خارج المحروقات :

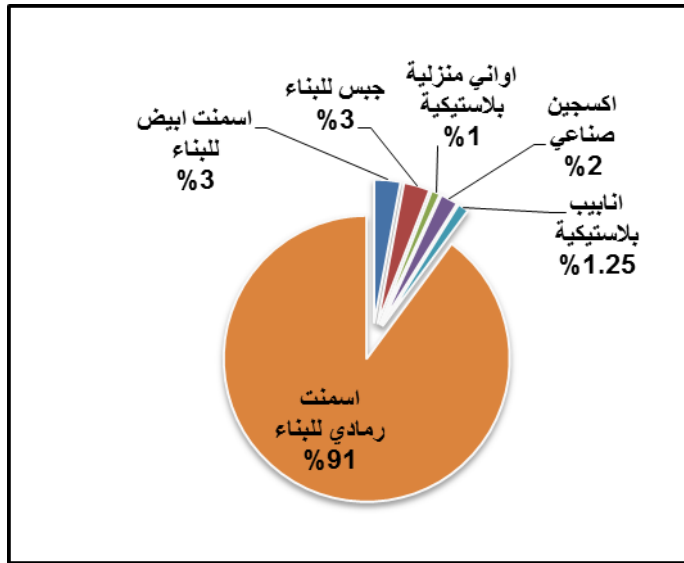
تحتوي ولاية الأغواط على قاعدة انتاجية صناعية جيدة وذات تنافسية وطنية لأبأس بها، حيث ينشط بها حوالي 35 مؤسسة صناعية متنوعة في شتى المجالات تنتج حوالي 37 منتج بكل انواعه سواء غذائية كانت، مواد نصف مصنعة ومصنعة نهائيا أو مواد بناء وغيرها، وبذلك فقد سجلت مؤخرا تغطية للسوق الوطنية في بعض المواد محققنا اكتفاء ذاتيا، وكذلك تمت عمليات تصدير للخارج انطلاقا من اقليم ولاية الأغواط باعتبارها نقطة تحول في الولاية إذ حققت بذلك أثرا إيجابيا على الاقتصاد الوطني وخلقت تنافسية مع بعض المؤسسات الوطنية الناشئة الناشطة في الولايات المجاورة للولوج نطاق التصدير للخارج.

1.4. واقع الصادرات خارج المحروقات بولاية الأغواط لسنة 2021 :

سجلت ولاية الأغواط قفزة نوعية في مجال التصدير خلال سنة 2021، حيث بفضل السياسات الرامية من طرف الدولة الجزائرية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وأيضا سياسات دعم المؤسسات الناشئة لتسويق منتجاتها بالخارج عبر مجموعة من التحفيزات التي سنتطرق لها فيما بعد، فإن ولاية الأغواط استهدفت بعمليات التصدير التي انطلقت منها دول الجوار فقط مثل (تونس، النيجر، مالي وموريتانيا)، حيث تمثلت أغلب المواد المصدرة في مادة الاسمنت الموجه للبناء بنوعيه الأبيض والرمادي وكذلك مادة الجبس الموجه للبناء وأيضا المواد البلاستيكية والأنابيب البلاستيكية الموجهة لربط القنوات مختلفة الأحجام بالإضافة للأكسجين الصناعي، والشكل الموالي يوضح نسبة السلع المصدرة حسب طبيعتها من اجمالي السلع المصدرة للمؤسسات الناشئة بالأغواط :

الشكل رقم (01): التوزيع السلعي لصادرات المؤسسات الناشئة خارج المحروقات الناشطة بإقليم ولاية الأغواط لسنة 2021.

الشكل رقم (01): التوزيع السلعي لصادرات المؤسسات الناشئة خارج المحروقات الناشطة بإقليم ولاية الأغواط لسنة 2021.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسات المصدرة المصرح بها لدى مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية الأغواط سنة 2021.

وحسب المعطيات المصرح بها من طرف المؤسسات الناشئة المصدرة لدى مصالح مديرية التجارة وترقية الصادرات بولاية الأغواط، فقد بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال سنة 2021 بإقليم ولاية الأغواط ما يقارب 1453544.00 دولار، أي ما قيمته 232767930.05 دج، حيث كانت صادرات الإسمنت بنوعيه الرمادي والأبيض وكذا الجبس المعبأ في أكياس، حيث بلغت قيمة صادرات الاسمنت الرمادي على حدى ما قيمته 145238.84 دولار والتي عرفت تطورا وانتعاشا لطلبات التصدير نحو دولة النيجر خاصة، بالإضافة الى الاسمنت الابيض والجبس الموجه للبناء والذي بلغت صادراتها 8827.60 دولار.

أما بخصوص المواد البلاستيكية، فهي الأخرى سجلت ما قيمته 617516.62 دولار، كما سجلت صادرات الاكسجين الصناعي حسب اخر معطيات شهر جويلية 2021 ما يقارب 28800.00 دولار موجهة الى دولة تونس، حيث تمت هذه العملية ضمن تعزيز الوضع الصحي نتيجة تفشي وباء فيروس كورونا كوفيد 19.

كما تعد هذه الارقام المذكورة سائلا مكسبا مهما ومحفزا لتعزيز وترقية الصادرات خارج المحروقات بولاية الأغواط، لكنه لا يرقى مستوى تطلعات الولاية كون عدد المتدخلين في عمليات التصدير لا يزال منخفض مقارنة بنظيراتها خاصة في العديد من ولايات الوطن، ولذلك يجب السهر وتكثيف الجهود من أجل مضاعفة وتنويع القاعدة الانتاجية للولاية، وهنا يقع الدور على أعضاء اللجنة الولائية في تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتحفيزهم لولوج قطاع التصدير، من خلال تعريفهم بالامتيازات والتحفيزات الممنوحة التي خصصتها الدولة في مجال الجباية والضرائب حيث يستفيد المتعامل الاقتصادي سواء كان شخص طبيعي أو معنوي من هذه المزايا ويمكن ذكرها في النقاط التالية :

- في مجال الرسم على القيمة المضافة، الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة (المادة 13 من قانون الرسوم على رقم الاعمال)، حيث تستفيد المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل المصدر والمخصصة اما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (المادة 2-42 من القانون الرسوم على رقم الاعمال).

- في مجال الضرائب المباشرة، فيشمل الاعفاء من الرسم على النشاط المهني، كذلك الاعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات للعمليات المدرة للعملة الصعبة ولاسيما عمليات البيع الموجهة للتصدير وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير، كذلك يمنح هذا الاعفاء على حصة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة ويشترط تقديم وثيقة تثبت دفع الإيرادات على مستوى بنك مقيم في الجزائر.

ولتبرير عمليات التصدير فانه يجب التصريح بالوثائق الإثباتية التجارية لعملية التصدير لدى الجهات المختصة كمصالح الضرائب ومصالح التجارة والجمارك للاستفادة من هذه الامتيازات والاعفاءات المذكورة سلفا وقد تم حصرها في الوثائق التالية :

- الفاتورة الابتدائية أو الشكيلة facture pro format ؛
- الفاتورة التجارية الموطنة لدى البنك facture invoice domiciliation of bank ؛
- شهادة الارسالية للشحن (liste de assurance coulissages) paking liste ؛
- شهادة المنشأ للمنتوج المحلي او الوطني (غرف التجارة) certificat d'origine ؛
- التصريح الجمركي. (D11) Déclaration en douane.

2.4. أهم المؤسسات الاقتصادية الرائدة في عملية التصدير خارج المحروقات بولاية الأغواط لسنة 2021 :

ساهمت عدة مؤسسات اقتصادية ناشطة على مستوى إقليم ولاية الأغواط في دعم عمليات التصدير خارج المحروقات، حيث بفضل جهود الدولة لتسهيل هذه العملية كان هناك دور حثيث لبعض المؤسسات الناشئة في ولوج قطاع التصدير، ولكون عملية التصدير تخضع لعدة اجراءات كما ذكرنا سابقا بإثبات الوثائق المطلوبة وكذلك نوعية السلع المصدرة، فان المؤسسات المصدرة بالأغواط تنقسم الى قسمين مؤسسات تصدير تقوم بشراء السلع من المصنع الجزائري ثم تقوم بعملية تصديرها الى الخارج، أما القسم الثاني والتي تعتبر مهمة في بحثنا كونها مؤسسات ناشئة قامت بتصدير منتجاتها مباشرة دون وسيط، وبحسب المعطيات القاعدية لهيكل المؤسسات المصدرة ونوعية السلع المصدرة المتوفرة لدى مصالح مديرية التجارة وترقية الصادرات بالأغواط، فإن هناك 5 مؤسسات قامت بعملية التصدير سنة 2021، منها 3 مؤسسات تصدير و2 مؤسسة منتجة قامت بعملية التصدير، والجدول الموالي ويوضح المؤسسات التي قامت بعمليات التصدير حسب نوعية السلع والكمية والمبلغ.

الجدول رقم (02): أهم المؤسسات الناشئة المصدرة بإقليم ولاية الأغواط لسنة 2021.

الرقم	المؤسسة	السلع المصدرة	وجهة التصدير	الكمية المصدرة	قيمة الصادرات بالدولار
01	مؤسسة بسمة للتصدير	الاسمنت الابيض كيس 25 كغ + الجبس كيس 40 كغ	دولة النيجر	200 طن	22408.01
		أنبوب pvc pn4/م06/110 أنبوب pvc pn4/م06/63 أنبوب pvc pn4/م06/50		99.48 طن	
		أواني منزلية بلاستيكية		10.12 طن	
		اسمنت ابيض كيس 25 كغ	54 طن		

1471549.22	10000 طن	دولة مالي	اسمنت رمادي موجه للبناء كيس 50 كغ	مؤسسة رازين للتجارة والاستثمار	02
	10000 طن	دولة النيجر			
4000.00	50 طن	موريتانيا	اسمنت ابيض كيس 25 كغ	مؤسسة بومدين حميدة	03
	1000 قطعة		مواد بلاستيكية		
145238.84	3050 طن	دولة النيجر	اسمنت رمادي موجه للبناء	مؤسسة أمودا للإسمنت	04
28800.00	360.00 م ³ (60000 لتر)	دولة تونس	أكسجين صناعي سائل	مؤسسة CALGAZ الجزائرية	05

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسات المصدرة المصريح بها لدى مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية الأغواط سنة 2021.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤسسات إعادة التصدير حققت دفعا قويا لولوج السلع الجزائرية خارج الوطن، وهذا يدل على أن الطلب يتزايد خاصة من دول الجوار الواقعة جنوب الجزائر خاصة كمودا البناء ومواد البنية التحتية كقنوات الصرف الصحي البلاستيكية، وهو ما ظهر جليا من خلال الهيكل السلعي الغالب على هذه الصادرات، بالإضافة لذلك فإن المؤسسات الناشئة المنتجة كمصنع أمودا للإسمنت والتي تعتبر مؤسسة حققت تنافسية جيدة مقارنة ببعض مصانع الاسمنت على مستوى القطر الوطني، وذلك كون هذه المؤسسة من بين المؤسسات الحديثة التي انطلقت مؤخرا في هذا المجال، والتي تعتبر شركة وطنية تم انشاءها بمعدات انتاج احداث طراز وذات تكنولوجيا عالية بنظام تشغيل اتوماتيكي ليصل طاقتها الانتاجية سنويا 2.5 مليون طن من الاسمنت سنويا، وفيما يلي نعرض بطاقة تقنية لمؤسسة أمودا للإسمنت والتي تعتبر من بين المؤسسات الناشئة الرائدة في مجال التصدير خارج المحروقات، وذلك وفق ما يلي:

الجدول رقم (03): بطاقة تقنية لشركة أمودا للإسمنت.

التسمية	أمودا للإسمنت AMOUD
الشكل القانوني	شركة ذات مسؤولية محدودة
رأس مال الشركة	1.000.000.000.00 دج
تاريخ بداية النشاط	2019/01/01
عنوان الوحدة	بلدية البيضاء قلعة سيدي سعد الأغواط
الهاتف	029.17.34.86
البريد الإلكتروني	Amouda.sect@elbeidaciment.com
رقم السجل التجاري	01-1006084ب12
المساحة	630.000 م ²
عدد العمال	50 عامل
طبيعة النشاط	إنتاج الاسمنت
المواد المنتجة	الاسمنت بنوعيه الأبيض والرمادي
القدرة الانتاجية النظرية	144.000 طن/شهر
القدرة الانتاجية الحقيقية	120.000 طن/شهر
نطاق التوزيع	السوق الوطنية
التصدير	3050 طن خلال سنة 2021 (النيجر)

المصدر: شركة إنتاج الاسمنت "أمودا" بلدية البيضاء دائرة قلعة سيدي سعد ولاية الأغواط.

كذلك دخلت على خط التصدير فرع شركة CALGAZ ALGERIE بولاية الأغواط حيث حققت أول دفعة من مادة الأكسجين الصناعي السائل المصدر لدولة تونس سنة 2021، وتعتبر الشركة حديثة النشأة قيمة مضافة للقاعدة الصناعية على مستوى ولاية الأغواط، بإنتاج عدة مواد التي تدخل ضمن نطاق التصنيع في بعض الصناعات الثقيلة كالأزوت السائل والأكسجين السائل، بالإضافة الى الأكسجين السائل الطبي خاصة مع تزايد الطلب عليه بشكل كبير مؤخرا في مستشفيات الوطن نظرا

للأزمة الصحية التي مرت بها البلاد بسبب تفشي فيروس كورونا كوفيد 19، والجدول الموالي يوضح بطاقة تعريفية لشركة CALGAZ ALGERIE الأغواط وفق الآتي:

الجدول رقم (04): بطاقة تقنية لشركة CALGAZ ALGERIE الأغواط.

التسمية	EURL CALGAZ ALGERIE
الشكل القانوني	شركة ذات مسؤولية محدودة وذات الشخص الوحيد
تاريخ بداية النشاط	أفريل 2019
عنوان الوحدة	المنطقة الصناعية بوشاكر - بلدية الأغواط
الهاتف	0661153913/045-64-13-11
البريد الإلكتروني	info@calgazdz.com
رقم السجل التجاري	03/01-0663794ب16
المساحة	8100 م ²
عدد العمال	34 عامل
طبيعة النشاط	الانتاج الصناعي والطبي
المواد المنتجة	الأزوت السائل الصناعي + الأكسجين السائل الصناعي + الأكسجين السائل الطبي
القدرة الانتاجية النظرية	الأزوت 100 م ³ /يوم الأكسجين 60 م ³ /يوم
القدرة الانتاجية الحقيقية	120.000 طن/شهر
نطاق التوزيع	السوق الوطنية
التصدير	60.000 لتر خلال سنة 2021 (تونس)

المصدر: شركة CALGAZ ALGERIE فرع الاغواط، المنطقة الصناعية بوشاكر، بلدية الأغواط.

من خلال ما سبق يتضح أن المؤسسات الناشئة التي قامت بعمليات التصدير سنة 2021 بولاية الأغواط تعتبر نوعية ولا تزال في بداية مشوارها نحو تعزيز هذا القطاع، ويعزى ذلك كون السوق الوطني أيضا يشهد

طلبا متزايدا على مختلف هذه المواد، بحيث لا تتحقق هذه الآلية الا اذا تم تحقيق اكتفاء ذاتيا وطنيا مع ضرورة المواكبة لمستوى تطلعات الأسواق الخارجية ومدى امكانية استوعاب مختلف المنتجات والسلع الوطنية.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق يتضح أن الصادرات خارج المحروقات حققت قفزة نوعية سنة 2021 على المستوى الوطني والمستوى الولائي بالأغواط، بشكل لم يسبق له مثيل، ويمكن تفسير ذلك للجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والرغبة الملحة لزيادة هذه الصادرات واعطائها اولوية قصوى لتسهيل اجراءاتها وآلياتها، وبالرغم من أنها سجلت أرقاما لا بأس بها، الا أن ذلك لا يرقى للمستوى المطلوب مقارنة بحجم الصادرات مع دول الجوار، لذلك وجب مضاعفة الجهود من طرف الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات والشركات للتوجه الحثيث نحو التصدير مع ضرورة زيادة حجم والتنوع السلع والمنتجات المصدرة.

ومن جملة النتائج المتوصل إليها في هذا الطرح السابق يتبين عدة نقاط وجب الوقوف عليها في

التالي:

- حققت الجزائر أداء اقتصادي جيد سنة 2021 وترجم ذلك بارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات التي ناهزت 4,5 مليار دولار في نهاية شهر نوفمبر سنة 2021، وتعزز ذلك من خلال الاجراءات التحفيزية التي انتهجتها الجزائر على وجه الخصوص وذلك بإنشاء أروقة خضراء مخصصة للصادرات ومزايا ضريبية وتسهيلات ادارية بالإضافة الى تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في الترويج للمنتجات الجزائرية في الخارج، ومن بين الحوافز التي سمحت بتعزيز الصادرات خارج المحروقات، نجد أيضا التنظيم الجديد لبنك الجزائر والذي يسمح للمصدرين بالحصول على جميع المداخل من العملة الصعبة الناتجة عن أنشطتهم، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

-تعد المؤسسات الناشئة الناشطة بولاية الأغواط من بين المؤسسات الوطنية الناشئة التي حققت نموا جيدا في زيادة صادرات الجزائر خارج المحروقات سنة 2021، اذ أن اختراقها للأسواق الخارجية خاصة بتوجيه سلعها ومنتجاتها صوب بعض دول الجوار كمالى والنيجر وبعض الدول الشقيقة مثل تونس وموريتانيا، حيث تمثلت صادراتها في بعض مواد البناء كالإسمنت بنوعيه الأبيض والرمادي ومادة الجبس

بالإضافة لبعض المواد البلاستيكية والمواد التي تدخل في التصنيع كغاز الأكسجين والأزوت السائل، وقد بلغت قيمة صادراتها اجمالا 1.453.544.00 دولار أي ما قيمته حوالي 232.767.930.05 دج، وبالتالي تعتبر هذا الارقام عاملا محفزا لزيادة تطلعات وطموح هذه المؤسسات لرفع وتطوير نوعية وحجم انتاجها بما يتلاءم مع متطلبات الاسواق الخارجية وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الصادرات مستقبلا، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- بالرغم من تحقيق هذا النمو في حجم الصادرات خارج المحروقات بالجزائر وأيضا ما حققته المؤسسات الناشئة من مساهمة فعلية في دعم وتعزيز القاعدة الانتاجية للبلد بخلق تنوع ملحوظ في المنتج تحت وسم صنع في الجزائر الا أن ذلك يبقى في مستوى أقل مقارنة مع دول الجوار وبعض الدول العربية، ولذلك يجب تطوير منظومتنا الانتاجية وفق المعايير العالمية وكذلك وضع نظام أكثر مرونة للتصدير، حتى يتمكن جميع الفاعلين الاقتصاديين من ولوج عالم التصدير مستقبلا، وكذلك زيادة تنافسية منتجاتنا وفرص اكتساح الأسواق الخارجية.

6. قائمة المراجع والاحالات

- Eric Ries, the learn Startup (1ed), the crown publishing, new york, 2011, p37.

- شريفة بوالشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة "satartups 2دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادي، المجلد 4، العدد2، 2018، ص:420.

- هشام بربال وجهاد خلوط، التعليم المقاوлатي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد 20، العدد 3، 2017، ص: 21.

- مصطفى بورنان وعلي صوني، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص: 133.

- بن عياد جلييلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس المدية-الجزائر، المجلد 8، العدد 01، 2022، ص:

- المرسوم التنفيذي 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 55، 2020، ص: 10.

نفس المرجع، ص: 11.

- احصائيات وحصائل، متوفر على الموقع <https://commerce.gov.dz> تاريخ الاطلاع 2022/04/12.

- صادرات خارج المحروقات انطلاقة تنويع الاقتصاد في سنة 2021، متوفر على الموقع <https://www.aps.dz/> تاريخ الاطلاع 2022/04/12.

- اطلاق البطاقة الوطنية للمنتوج الجزائري، متوفر على الموقع <https://www.aps.dz/> تاريخ الاطلاع 2022/04/13.